محضر اجتماع
اللجنة الاقتصادية والاجتماعية
[حول شهادة المنشأ، التبادل التجاري، الكهرباء، الغاز، النفط، الصناعة، الزراعة، النقل..]
دمشق 2002/1/23

بناءً على دعوة السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية الدكتور محمد مصطفى ميرو، قام دولة رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية اللبنانية الأستاذ رفيق الحريري بزيارة رسمية إلى دمشق يوم 2001/1/23 على رأس وفد مرافق، حيث عقد اجتماع للجنة الاقتصادية والاجتماعية برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء في البلدين وبحضور الأمين العام للمجلس الأعلى السوري اللبناني السيد نصري الخوري، وقد شارك بالاجتماع عن الجانبين كل من:

الجانب اللبناني:

محمد عبد الحميد بيضون	وزير الطاقة والمياه
فؤاد السنيورة	وزير المالية
محمد نجيب ميقاتي	وزير الأشغال العامة والنقل
ميشال فرعون	وزير دولة لشؤون مجلس النواب
باسل فليحان	وزير الاقتصاد والتجارة
علي عجاج عبد الله	وزير الزراعة

الجانب السوري:

م. محمد ناجي العطري	نائب رئيس مجلس الوزراء لشؤون الخدمات
د. محمد الحسين	نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية
م. محمد رضوان مارتيني	وزير الري
منيب صائم الدهر	وزير الكهرباء
د. عصام الزعيم	وزير الصناعة
م. مكرم عبيد	وزير النقل
د. محمد الأطرش	وزير المالية
د. إبراهيم حداد	وزير النفط والثروة المعدنية
د. نور الدين منى	وزير الزراعة والإصلاح الزراعي
بسام محمد رستم	وزير التموين والتجارة الداخلية
عبد الناصر عبد المعطي داود	وزير دولة
د. شبلي أبو فخر	معاون وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية

افتتح الاجتماع السيد رئيس مجلس الوزراء السوري الدكتور محمد مصطفى ميرو مرحباً بدولة رئيس مجلس الوزراء اللبناني الأستاذ رفيق الحريري وبالوفد المرافق له مؤكداً على أهمية هذه الاجتماعات في تطوير العلاقات وتعميقها بين البلدين الشقيقين ومتابعة الخطوات المطردة التي أرسى قواعدها السيد الرئيس حافظ الأسد، ويتابع مسيرتها سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد وفخامة الرئيس إميل لحود والحكومة اللبنانية لترسيخ قواعد هذه العلاقة الأخوية على الصعد كافة.

ورد دولة الرئيس رفيق الحريري مهنئاً الدكتور محمد مصطفى ميرو بتشكيل الوزارة الجديدة في سوريا متمنياً لها التوفيق والنجاح في تنفيذ توجيهات سيادة الرئيس الدكتور بشار الأسد في التطوير والتحديث مؤكداً على استمرار مسيرة التعاون والتنسيق وضرورة بذل كل الجهود الممكنة لتحقيق الأهداف المرسومة لها، شاكراً السيد رئيس مجلس الوزراء على حسن الحفاوة والاستقبال.

بعد ذلك تم الانتقال إلى مناقشة جدول الأعمال المقترح وعلى ضوء المناقشات التي تمحورت حول إطلاق حرية تبادل المنتجات الوطنية بين البلدين، أكدت اللجنة على ضرورة معالجة جميع الصعوبات التي تواجه عمليات التبادل هذه، وانطلاقاً من هذا تم الاتفاق على ما يلي:

أولاً:
التأكيد على أهمية التقيد بشهادة المنشأ الموحدة وفق ما هو متفق عليه سابقاً والطلب من اللجنة المشتركة للتحقق الفوري من صحة شهادة المنشأ ممارسة جميع الصلاحيات المناطة بها.

ثانياً:
التأكيد على ضرورة العمل على إلغاء جميع القيود التي تعيق التبادل التجاري للسلع الوطنية والعمل على معالجة الأمور التالية:

1. المواد المقيد استيرادها بجهات القطاع العام في سوريا.
2. المواد المستثناة بموجب الاتفاق الثنائي المتعلق بإطلاق حرية تبادل المنتجات الصناعية الوطنية المنشأ بين البلدين.
3. دراسة موضوع إلغاء رسم الاستيراد ورسم الطابع المفروض على الاستمارة الإحصائية.
4. إعادة النظر بآلية الاستمارة الإحصائية المعمول بها في الجمهورية العربية السورية لجهة تبسيطها.
5. إعادة دراسة موضوع الضميمة الواجبة على استيراد الزيوت النباتية اللبنانية المستوردة إلى سوريا لجهة إمكانية إعفاء الإنتاج الوطني اللبناني منها.
6. التأكيد على إعطاء الأولوية للاتفاق الثنائي الموقع بين البلدين لجهة عدم تطبيق اللوائح السلبية المدرجة في اتفاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بين البلدين.
   وقد أخذت اللجنة علماً بأن السيد رئيس مجلس الوزراء في الجمهورية العربية السورية قد أصدر قراراً بتشكيل لجنة فنية لدراسة هذه الأمور والمواد المشار إليها أعلاه باتجاه معالجتها ورفع تقرير مفصل حولها وحول المعوقات التي تواجه المنتجات السورية الصناعية الوطنية المنشأ المصدرة إلى لبنان خلال مدة خمسة عشر يوماً.
   على أن يقوم الجانب اللبناني بدوره بإعداد دراسة خلال نفس المهلة حول سبل معالجة المعوقات التي تواجه تصدير بعض المنتجات السورية إلى لبنان وبعض الأمور الأخرى والتي طرحها الجانب السوري خلال اجتماع اللجنة الاقتصادية والاجتماعية المنعقد برئاسة رئيسي مجلسي الوزراء بتاريخ 2001/9/11 واجتماع لجنة المتابعة الاقتصادية المنعقد في دمشق بتاريخ 2001/10/11.
   وبناءً عليه تم الاتفاق على عقد اجتماع للجنة الاقتصادية والاجتماعية فور انتهاء الجانبين السوري واللبناني من هاتين الدراستين لعرضهما على اللجنة المذكورة.
7. تم الاتفاق على تكليف المصرف التجاري السوري ومصرف لبنان وجمعية المصارف اللبنانية بدراسة طرق تسديد قيم المستوردات بين البلدين باتجاه تسهيلها.
8. قررت اللجنة إحالة المشروع المقترح من الأمانة العامة للمجلس الأعلى السوري اللبناني كاتفاق ملحق باتفاق التعاون الاقتصادي والاجتماعي الموقع بين البلدين، على اللجنة الاقتصادية الوزارية للاطلاع عليه ومناقشته توصلاً للصيغ التي تراها مناسبة.

على صعيد الكهرباء:
- اعتمدت اللجنة محضر اجتماع اللجنة المشتركة للكهرباء الموقع بتاريخ 2001/1/9 والمتعلق بجدولة مستحقات الاستجرار، كما وأكد الجانب اللبناني على التزامه بتنفيذ مضمون هذا المحضر ولا سيما فيما يخص جدولة الديون المستحقة.

- أخذت اللجنة علماً بمباشرة الجانبين الخطوات التنفيذية والإجرائية اللازمة لإنجاز هذا الربط وأوصت اللجنة بضرورة إنهاء المشروع في موعده المقرر في أواخر العام الجاري.
- اطلعت اللجنة على تجديد اتفاقيتي استجرار الطاقة الكهربائية على خطي: (طرطوس ـ دير نبوح) و(عنجر ـ الهامة) لعام 2002، وقد أكد الجانب اللبناني على أهمية تجديد هذين العقدين في مساعدة لبنان على تخفيف فترات التقنين الكهربائي.

على صعيد الغاز:

- أخذت اللجنة علماً بتوقيع اتفاقية بيع الغاز وتشكيل اللجنة المشتركة المكلفة بالتعاون في مجال التنفيذ، كما اطلعت على الخطوات المتخذة من الجانبين لتنفيذ المشروع وأوصت بضرورة الإسراع بين الجانب اللبناني لقرار إبرام عقد بالتراضي أو وفق مناقصة عمومية لتنفيذ الخط لديه ومباشرة الجانب السوري بتنفيذ العقد الموقع لتنفيذ الخط داخل الأراضي السورية.

على صعيد النفط:

- تم الاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة تتولى مكافحة كل أشكال التلوث النفطي للشواطئ السورية واللبنانية.
- تم الاتفاق على التعاون بين الوزارتين في مجال إجراء المسح الزلزالي للمياه الإقليمية وتحليل نتائج هذا المسح (على أن يصار إلى مناقشة هذا البند بين رئيسي الحكومة في كلا البلدين).

على صعيد المسح الصناعي:

- تبين على ضوء اجتماع اللجنة المشتركة للمسح الصناعي بأن المعطيات المتوافرة لدى الجانبين بحاجة إلى تحديث، وعلى ضوء ذلك تم التأكيد على ضرورة العمل على تنفيذ توجيهات لجنة المسح الصناعي لجهة اعتماد التبويب الدولي (ايزك 3) لإنشاء قاعدة معلومات صناعية مشتركة ومقاربة نتائج المسح الصناعي المنفذ سابقاً لدى الجانبين للتبويب الدولي وتبادل المعطيات المتوفرة لديهما بهذا الشأن وتقديم ورقة عمل مشروع الدليل الصناعي المشترك، وأوصت اللجنة بضرورة إنجاز هذه المهمة بالسرعة الممكنة نظراً لأهميتها.

على صعيد الزراعة:

أ. الحجر الصحي والبيطري: اطلعت اللجنة على صدور المرسوم رقم 77 للعام 2001 الصادر عن حكومة الجمهورية العربية السورية والقاضي بالتصديق على اتفاقيات الحجر الزراعي والبيطري وتوحيد قواعد استيراد المبيدات، كما اطلعت على مباشرة الجانب اللبناني تطبيق اتفاق الحجر الزراعي واتفاق توحيد قواعد استيراد المبيدات في موعدهما وأخذت علماً بمشروع اتفاق حول توحيد قواعد استيراد الأسمدة، وأوصت اللجنة بضرورة الإسراع بإنجاز شهادة المنشأ للحيوانات الحية واللحوم لكل من الأبقار والماعز ليصار إلى تطبيق اتفاقية الحجر البيطري بأسرع وقت ممكن.

ب. تقرر تكليف اللجنة الاقتصادية الفرعية المشتركة برئاسة وزيري الاقتصاد أو من ينوب عنهما بمتابعة دراسة إطلاق حرية تبادل المنتجات الحيوانية ومشتقاتها.

على صعيد النقل:

أخذت اللجنة علماً بما يلي:

- قيام الجانب السوري بإصدار جميع القرارات المتفق عليها بشأن الشاحنات اللبنانية القادمة من العراق لجهة دفع فارق سعر المازوت، وتطبيق الغرامات المنصوص عليها في القوانين والأنظمة الجمركية، وتخفيض فارق سعر المازوت للسيارات الشاحنة من لبنان.

- بتوقيع عقد اتفاق بالتراضي لتأهيل خط حديد رياق ـ سرغايا وأوصت بضرورة المباشرة بالتنفيذ وإنهائه خلال المدة المحددة، والموافقة على التعديلات الطفيفة أو غير الجوهرية على بعض من بنوده.
- بتوقيع عقد تأهيل تحويرة الشيخ عياش ـ حمص وأوصت بضرورة استكمال الجانب السوري لإجراءات المناقصة للمباشرة بالتنفيذ.
- تقرر مناصفة حمولات الفوسفات المصدرة إلى لبنان بين الشاحنات السورية واللبنانية وتطبيق التعرفات نفسها التي تطبق على الشاحنات السورية على الشاحنات اللبنانية وفق تعرفة وزارة التموين والتجارة الداخلية في سوريا.

على صعيد المياه:

- بالنسبة لنهر العاصي:

1. تم الاتفاق على استطلاع مجرى نهر العاصي في الجانب اللبناني خلال شهر آذار القادم من قبل السيدين الوزيرين المختصين من أجل البت بالاقتراح المقدم من الجانب اللبناني بإنشاء سد صغير لتخزين قسم من حصة لبنان وفق الاتفاقية الخاصة بتوزيع مياه نهر العاصي الموقعة بين البلدين وعلى أن تعرض النتائج على الجهات المختصة في البلدين لاحقاً.
2. التمني على الجانب اللبناني في الإسراع بتصديق اتفاقية توزيع مياه نهر العاصي الموقعة بين البلدين منذ 1994.
3. التمني على الجانب اللبناني اتخاذ إجراءات مشددة للحد من تلوث مياه نهر العاصي باعتباره المصدر الرئيسي للشرب لأكثر من مليون نسمة في سوريا.

- بالنسبة للنهر الكبير الجنوبي:

تم الاتفاق على استكمال إعداد الاتفاقية اللازمة لاقتسام مياه حوض النهر الكبير الجنوبي وإنشاء سد مشترك على المجرى الرئيسي للنهر في منطقة (إدلين ـ نورا التحتا) بحجم تخزين إجمالي 70 مليون متر مكعب، على أن تشمل الاتفاقية كافة الأمور المتعلقة بالدراسة والتنفيذ وفقاً لجدول زمني محدد واستثمار السد وتكاليف ذلك كله بشكل مشترك بين الجانبين، وتقاسم المياه وفق ما ستنص عليه الاتفاقية.

كما وعقد على هامش الاجتماع، اجتماع بين وزير الدولة لشؤون مجلس الشعب في سوريا السيد عبد الناصر عبد المعطي داود ومعالي وزير الدولة لشؤون مجلس النواب في لبنان السيد ميشال فرعون، تم خلاله بحث سبل التعاون وتبادل المعلومات حول القوانين والتشريعات التي لها علاقة بتعزيز التعاون بين البلدين.

عن حكومة الجمهورية اللبنانية رئيس مجلس الوزراء	عن حكومة الجمهورية العربية السورية رئيس مجلس الوزراء
رفيق الحريري	**محمد مصطفى ميرو**